استراتيجية رسم سياسة تعليمية وفق المخرجات الإبداعية في الجامعة

إعداد

د/ فؤاد جدو أ/ عبد السلام رماضنة

جامعة بسكرة، الجزائر جامعة بسكرة، الجزائر

تم استلام البحث في ٢٩/ ٩ /٢٠١٨ تم الموافقة على النشر في ١٥ / ١٠ /٢٠١٨

ملخص:

إن الإبداع من بين أهم العناصر الأساسية التي تهدف إلي تحقيق التنمية و هذا في إطار شامل يقوم على التكامل في ما بينها من خلال اعتماد على جامعة فعالة و قوية متطورة المضامين وفق الجودة في العملية التعليمية :

١. التركيز على العنصر البشري لأنه هو المحرك الأساسي في عملية التنمية.
٢. التركيز أيضا على الإنسان بحكم هو الهدف في عملية التنمية.
٣. التكوين الهادف و الفعال للفرد من خلال جعله إنسانا مبدعا.
٤. الإبداع ليس عملية منهجية بل هي أسلوب علمي يهدف إلي الترقية في بناء إطار محدد و شامل من اجل تحقيق أهداف معينة.
٥. الحكم الراشد هو الإطار الشامل الذي تنصهر فيه العملية الإبداعية.
٦. المؤشرات الاخري هي الركيزة الأساسية في عملية البناء الابدعي كالمؤشرات السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و الأمنية.
٧. و بالتالي فالتنمية هي غاية مهمة جدا تقوم على رسم إطار شامل يبدأ بالإنسان و تنتهي بالإنسان لأنه هو محور التنمية و هو الفاعل في العملية الإبداعية.

Abstract:

Creativity is one of the most important elements that aim to achieve development in a comprehensive framework based on the integration of each other through the adoption of an effective university and strong and developed content according to quality in the educational process:

1. Focus on the human element because it is the primary engine in the development process.
2. Focus also on the human being is the goal in the development process.
3. The purposeful and effective configuration of the individual by making him a creative person.

4. Creativity is not a systematic process, but a scientific method aimed at promoting in building a specific and comprehensive framework in order to achieve certain goals.
5. Good governance is the overall framework in which the creative process fuses.
6. Other indicators are the cornerstone of the process of creative construction such as political, social, cultural, economic and security indicators.
7. Therefore, development is a very important goal based on drawing a comprehensive framework that begins with man and ends with man because he is the center of development and he is active in the creative process.

مقدمة:

إن التحولات التي يعرفها العالم الآن تبرهن من يوم إلي أخر على انه قائم على ما يعرف بمجتمع المعرفة، و هذا إن دل فإنما يدل على أن هناك حراك داخل المجتمعات لا تقوم هكذا دون تغيير فعال، هذا التغيير الذي يقوم على فئات المجتمع المختلفة و على مستويات متعددة تتركز أساسا في البعد الفكري لان رأسمال أي مجتمع و دولة هو الفرد و الفرد أساسه التنمية.

وفي سياق هذه التحولات خاصة في مرحلة ما بعد الحداثة ظهر ما يعرف بالتنمية المستدامة أي أننا شاهدنا انتقالا من التنمية التقليدية إلي ما يعرف بالتنمية المستدامة، فهذه التنمية تقوم بالأساس على أسس واضحة و أهمها الحكم الراشد فهذا المصطلح الذي تحول في دلالته عبر مراحل زمنية مختلفة شهد تطورا مضامنيا في تحقيق التنمية المستدامة.

و لا يمكن الحديث عن التنمية دون ادراك أهمية رسم سياسات تعليمية ناجحة على المستويات جميعها بما فيها التعليم العالي الذي يعتبر المحصلة الأخيرة لجميع مخرجات التعليم المختلفة و التي بها تبنى شخصية الفرد في مجتمعه من خلال رسم أي دور سيلعبه في العملية الإنتاجية.

من جهة أخرى نجد ان التعليم لم يعد محصلة لاكتساب المعارف بل اصبح اطار لخلقة الابداع في اطار دعم ما يعرف بالرأسمال المعرفي من خلال وضع أسس لمخرجات العملية التعليمية و أساسها التعليم الالكتروني كألية و أيضا كهدف في نفس الوقت.

و من هنا نطرح الإشكالية الرئيسية للورقة البحثية الا و هي ما هي اهم الأسس التي تقوم عليها عملية رسم السياسات التعليمية الإبداعية وفق المضامين الالكترونية لتحقيق التنمية المستدامة؟

كما نسعى من خلال هذا البحث من خلال إبراز العلاقة ما بين التفكير الإبداعي و الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ربط الجامعة بالابداع.

١-مفهوم التنمية و متطلباتها:

قبل هذا و ذاك فإننا يجب أن نركز على نقطة أساسية و هي أن التنمية مبنية على رهان الإنسان ضمن التقاء البعد الزماني و المكاني، وليس كما أصبح شائعا إلا أن التنمية مرتبطة بالتجارة الحرة التي تحكمها المصلحة المادية، كما أنها لا تعني فقط الوفرة المادية و إنما تؤدي إلي الشمول أي الاعتناء بكل الظواهر المتعلقة بالبشر و تنمية المؤسسات و عدم التمييز بين الأشخاص و المؤسسات نفسها.
فهناك نوعين من التنمية التقليدية و التنمية الواسعة و لا نقول الحديثة لان التنمية ظاهرة هلامية لا تتفتت و إنما واسعة بمفهوم الصوابية و الرشادة و هنا يتضح جليا مدي ارتباط التنمية بالحكم الراشد.

برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Progress Economic (امحند برقوق، ٢٠٠٩، ص٠٢) وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization، وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين(امحند برقوق، ٢٠٠٩، ص ٠٣)؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية. (سعود صالح ، ٢٠٠٨ ، ص ٥)

ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات: (ناصر عارف، ٢٠٠٨)

أ - غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب - نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج - إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

و هناك من يري أن التنمية تبني على انتقال من مرحلة إلي أخري مثل فترة الخماسية و السداسية و غيرها و هناك من يري بان التنمية مثل النابض أي كلما كان أكثر مرونة و سماكة كلما يكون الانتقال اكبر أي الانتقال عبر الصدمات.

و هناك من يري أن التنمية لا تعني فقط الوفرة المادية و إنما التنمية تؤدي إلي الشمول أي الاهتمام بكل الظواهر المتعلقة بالبشر و تنمية المؤسسات و عدم التمييز بين الأشخاص و المؤسسات نفسها. (سعود صالح ، ٢٠٠٨ ، ص ٠٩)

و هنا نذهب للحدث عن نقطة أساسية و هي التنمية البشرية التي أصبحت من أهم المتطلبات فهي من اجل الإنسان و للإنسان و بمعني أخر هي توسيع خيارات الناس للعيش بطريقة كريمة ، و أول مرة استعملت هذا المصطلح سنة ١٩٧٧ و أعلن عنه رسميا سنة ١٩٨٦ في الأمم المتحدة .

و يمكن استخلاص مفهوم التنمية البشرية هنا بشكل أدق من خلال التعريف الذي جاء في تقرير التنمية البشرية حيث يقوم المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم و أن التنمية الإنسانية هي توسيع خيارات البشر، أي الحق في العيش الكريم ماديا و معنويا، جسدا ونفسا وروحا، ويتفرع عن هذا المنطلق نتيجتان هامتان :

* ترفض التنمية البشرية أي شكل من أشكال التمييز ضد البشر .

* لا يقتصر مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية البشرية على التنعم المادي و إنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية و اكتساب المعرفة و الكرامة الإنسانية و تحقيق الذات.

بل تتعدي التنمية البشرية إلي نقاط أخري تشمل الحريات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و توفر فرص الإنتاج و الإبداع. (تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٣، ص ٤٥).

و طبعا هناك التنمية المستدامة و هي التي تعتمد على مكوناتها الذاتية و ليس على مكونات و مقدرة أخر و في كل المتغيرات و هي تعني القضاء على الفقر و تدعيم كرامة الإنسان و توفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الصالح و الذي يضمن عن طريقه جميع الحقوق و بالتالي هي ضمان على حقوق الأجيال القادمة.

من خلال تطرقنا لهذه التعاريف أردنا توضيح العلاقة الترابطية بين التنمية و التنمية البشرية و التنمية المستدامة من اجل توضح أهم الخطوط الأزمة لإحداث تنمية حقيقية.

و يمكن أن أضع تصورا شاملا حول مفهوم التنمية في نظري: فالتنمية هي اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال كل القدرات البشرية و المادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة العامة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية و المستقبلية .

إلي جانب هذا كله لابد من أن تحدث عملية تفاعل أفقي بين أنواع التنمية المختلفة من اجل تحقيق الأهداف فليس من السليم الانتقال من تنمية إلي أخري بل لا بد من خلق تكامل شامل للمفاهيم و صياغتها ضمن إطار واحد يخدم الأهداف الموضوعة.

٢-علاقة التنمية بالحكم الراشد:

يعتبر الحكم الراشد شرط من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة و الاستدامة هنا لا تعني الاستمرارية بل تعني نتائج الاستمرارية المتطورة .

إن علاقة التنمية بالحكم الصالح يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي: (عمر فرحاتي ، ٢٠٠٩، ٠٢):

١- وطنية، تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.

٢- عالمية، أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والمشترك الإنساني والقواعد القانونية.

٣- زمنية، أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

و لا يمكن الحديث عن التنمية في ظل وجود سوء تسيير للموارد البشرية و المادية المتاحة خاصة في المرحلة التي اعتدتها الجزائر للانطلاق في عملية التنمية و النهوض الاقتصادي .

و لهذا سنركز على مرتكزات و معايير الحكم الراشد: (عمر فرحاتي، ٢٠٠٩، ص ٠٢)

مرتكزات و معايير الحكم الراشد :

قبل التطرق لمرتكزات و معايير الحكم الراشد لابد من الإشارة إلي نقطة أساسية و هي تعريف الحكم الراشد و هو " عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في عملية التنمية "

فهو مصطلح ظهر في اللغة الفرنسية في القرن ١٣ كمرادف لمصطلح الحكومة ثم كمصطلح قانوني سنة ١٩٧٨ ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير .

أما مرتكزات الحكم الراشد فهي تعتمد على ثلاثة نقاط أساسية :

أ- الأساس الأول : يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم.

ب- الأساس الثاني : هذه الأزمة تظهر عجز و فشل الأشكال التقليدية في الأداء العمومي.

ت- الأساس الثالث : يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية.

فالحكم الراشد لا يمكن أن يكون إلا في كنف السلم الاجتماعي و الاستقرار السياسي و ترقية حقوق الإنسان وسط قوة القانون.

بالنسبة لمعايير الحكم الراشد فهي : (عمر فرحاتي، ٢٠٠٩، ص ٥)

- إقامة دولة الحق و القانون.
- ترسيخ الديمقراطية الحقة
- التعددية السياسية
- الرقابة البرلمانية
- الشفافية في تسيير شؤون الدولة
- المحاسبة التي تقوم من خلال سلطة قضائية قوية
- حرية التعبير و حرية الرأي.

و بالتالي نجد أن هناك علاقة ترابطية بين التنمية و الحكم الراشد كيف لا وهذا مجسدا بشكل أولي في تعريف الحكم الراشد الذي يقوم على عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في التنمية أي لابد من توفير كل العناصر البشرية و المادية و استغلالها بالشكل الأمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية ، خاصة مسالة الفساد الإداري و السياسي الذي أصبح يشغل موقف الصدارة بما يحتم ضرورة مواجهتها للحد من تداعياتها ، و هذا يمكن أن يجرنا إلي تصنيف أنواع الفساد الذي يصنف إلي ثلاثة أقسام رئيسية و هي العرضي و المؤسس و المنظم أو قد يكون مؤقتا أو دائم بشكل منظم يمس كل المجتمع.

ومن هنا نجد متطلبات التنمية في ظل الحكم الراشد وهي : (عمر فرحاتي ، ٢٠٠٩ ، ص ٠٦)

١- أهمية تمتع النظام بشرعية تستند إلي القبول الشعبي و فاعلية الأداء.
٢- وجود منظمة قيمية تعكس شفافية سياسية تسهم في إزالة الصراعات المحتملة بين الحكام و المحكومين و تحد من استخدام العنف .
٣- ضرورة موائمة الهياكل الاجتماعية و السياسية للتغيرات الاقتصادية بما يجنب النظام للتعرض لمزيد من الضغوط و عدم الاستقرار.

هذا إلي جانب :

- قابلية السلطة للاستجابة بمرونة و بسرعة لتطورات المجتمع.
- الفعالية و المهارة و النوعية في المصالح و الخدمات المقدمة .
- الاستباقية أي القيام بدراسات علمية و اقتصادية و اجتماعية للتنبؤ للأوضاع و استباق أي طوارئ أو تحولات .
- الأولوية للقانون في ظل الشفافية و المشاركة و المساهمة في عملية اتخاذ القرار.

و لهذا نخلص إلي أن للدولة دور في الدفاع عن مصالحها من اجل النفع العام كما تحفز و تشجع على خلق جو نشيط لخدمة التنمية البشرية ، إلي جانب القطاع الخاص الذي يقوم بإنتاج السلع و توفير خدمات و خلق الوسائل المناسبة للتنمية و كذا المناخ المناسب من خلال توفير مناصب شغل للمواطنين و العمل في تنافسية غير صراعية و شفافة يحكمها القانون، إلي جانب المجتمع المدني فانه يقوم بالتعبئة من اجل المساهمة في النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

٣-الجامعة و ثنائية الإبداع و التنمية :

ما أردت توضيحه هنا هو مسالة التنمية المستدامة هل هي شئ إن اصح القول قابل للتطبيق في أي زمان و مكان أم أنها تراعي خصوصية كل دولة و نظام سياسي وفقا لبيئته الداخلية و متطلباته الخاصة و تركيبته الاجتماعية.

و هل يمكن أن نحقق تنمية بدون إبداع؟

فالإبداع هو الطريقة التي يمكن من خلالها الفرد أن يضع أساليب من اجل تسيير مختلف شؤون الحياة ، من جانب أخر الإبداع أصبح العنصر الرئيسي في أي عملية تنموية تقوم في أي مكان.

و لكن لا بد من مراعاة عنصر هام في هذه العملية و هي :

* إن العملية التنموية لا بد أن تراعي خصوصية كل دولة و نظام سياسي و التركيبة الاجتماعية و الثقافية لهذه الدول حتى يمكن أن تساهم في بناء نسق تنموي سليم.
* الجزئية الاخري و هي آليات التي بنيت عليها العملية التنموية و كذا التراكم الزماني لمختلف العوامل سواء سياسية أو اقتصادية و اجتماعية و غيرها داخل الأنظمة.

و لهذا فلم تعد التنمية حلم أو هدف بل أصبحت ضرورة ملحة في الألفية الثالثة خاصة بعدما أقرتها الأمم المتحدة، إلي جانب ازدياد الانكشافية في العالم بحيث أصبح أي شخص من الدول النامية أن يري يكفي يعيش نظيره في الدول المتقدمة و هذا ما يحتم على الدول النامية الخوض في غمار التنمية كمسار لا مفر منه ، هذا إلي جانب موجات التحول الديمقراطي التي تلزم على الأنظمة التقيد بمجموعة من الشروط التي تدخل في سياق مرتكزات الحكم الراشد.

و يمكن أن نربط العملية التنموية بالإبداع كما يلي :

يمكن أن نقوم بتلخيص آليات الجامعة كما يلي : (هذا المخطط من إعداد الباحثان)

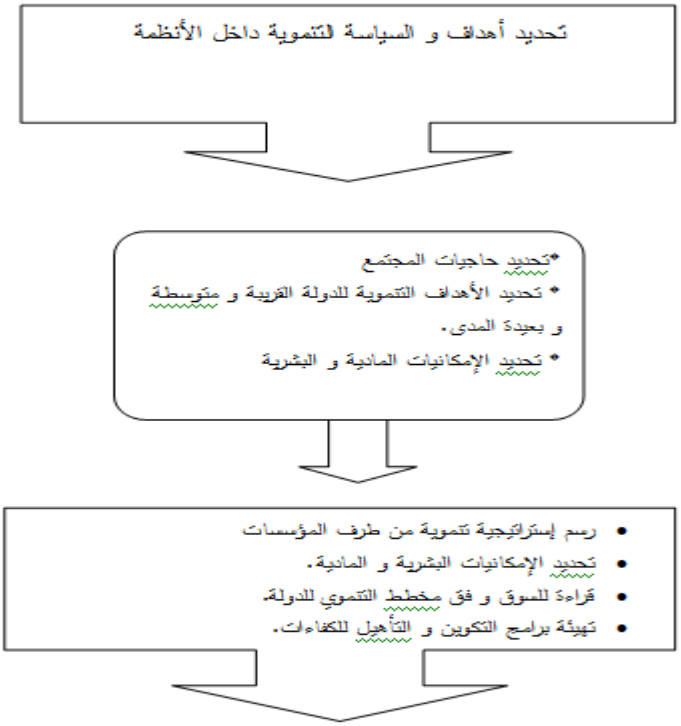

- ربط أهداف التنمية بآليات الحكم الراشد .
- الشفافية في تسيير القطاع الاقتصادي حتى يمكن قراءة المعطيات بشكل صحيح.
- تحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي من اجل تحقيق التنمية.

الإبداع و التنمية المستدامة

1- وضع مخطط تنظيمي و هيكلي للموارد البشرية و المادية .
2- رسم إستراتيجية التكوين على جميع المستويات .
3- توفير الإمكانيات المادية خاصة للكفاءات .
4- تحديد طاقات الكفاءات وفق متطلبات السوق .
5- تحديد التخصصات الأكثر فعالية .
6- وضع قاعدة للنظام الإلكتروني :
أ- المكتبة.
ب – التعليم عن بعد.
ت – الأبحاث.
ث -الربط الدولي بالجامعات و مراكز البحث .
ج -وضع نظام تعليمي الكتروني متطور .
ح -وضع برامج للمحاكاة للطلبة.
7- رسم برامج تعليمية ذاقة الجودة و كما يعرف بجودة التعليم العالي من خلال :
- تحديد عدد الطلاب في قاعات الدراسة -10-
- توفير أساتذة ذو كفاءات عالية للتدريس خاصة في الأقسام المتقدمة -ماجستير دكتوراه-.
- فتح المخابر للطاقات الشابة و المبدعة .
- الاعتماد على نظام تقييمي متطور يقوم على فكرة التحفيز و الدعم و ليس التقييم و النجاح الأكاديمي فقط.

8- فتح المجال للشباب للمشاركة في الندوات و الملتقيات الفكرية و العلمية.
9- ربط علاقات ما بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية من خلال :
- إبرام اتفاقيات شراكة ما بين القطاع الصناعي و الزراعي و الجامعة و مخابر البحث .
- القيام بدراسات استشرافية تهتم بالقطاع الاقتصادي.
- المساهمة في إيجاد حلول للمشاكل البيئية و الاجتماعية من خلال الجامعة.

فالجامعة يجب ان تقوم على الية ربط مخرجاتها بسوق العمل من جهة و من جهة أخرى مع تطور مضامين التعليم بحيث يجب ان تبنى أي سياسة تعليمية وفق للمخطط الموضوع أعلاه اين يراعي مجموعة من العوامل الأساسية و هي كالاتي :

- تحديث محتوى التعليم العالي بما يتماشي مع احتياجات السوق
- وضع برامج تفاعلية في التعليم العالي تقوم على الاستدامة في التنمية من خلال تكييف هذه المحتويات مع الأهداف المسطرة لها.
- خلق محتوى الكتروني تفاعلي مع الطلبة و الأساتذة في العملية التعليمية .
- تشجيع الابتكار سواء لدى الطلبة او الأساتذة و الباحثين لتقديم أفكار جديدة على مستوى التعليم و التكوين العالي.
- ضرورة ارفاق نظام تقيمي لعملية التعليم و التكوين حتى تعود العملية ككل بالفائدة
- ضرورة ربط الحكم الراشد و اخلاقيات المهنة بمضمون التعليم من خلال جعله مقياس يدرس في مستوى التخرج لدى جميع التخصصات الجامعية كما هو معمول به في الجامعة الجزائرية.
- تفعيل دورات تكوينية لدى طلبة الجامعة في الدراسات ما بعد التدرج من خلال دمج الحكم الراشد بالابداع الذي يكون من خلال التحفيز و الدافعية على مستوى التكوين و إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية و الاقتصادية المرتبطة بالمحيط الجامعي من خلال تطوير المحتوى الرقمي.
- وضع نظام تقيمي على مواقع الجامعة خاصة بالطلبة من خلال نظام google Classroom لتتبع العملية التعليمية بشكل مستمر من خلال خلق مشكلات تنموية و إيجاد حلول إبداعية من خلال التفاعل الالكتروني لها.

و في الأخير نجد ان رسم السياسة التعليمية لا يرتبط بالضرورة بامتلاك شبكة إعلامية و أجهزة متطورة بقدر ما هي مرتبطة باهداف العملية التنموية المحددة لمخرجات الجامعة و كذا ضبط العلاقة ما بين الفرد و الحكم الراشد من خلال الاستثمار في البنية الرقمية للجامعة و جعل الطالب جزء من الحل في محيطه الاجتماعي و الاقتصادي و بالتالي الدفع بالابداع و من ثم تحقيق التنمية المستدامة التي تعتبر هدف كل الأنظمة و الدول في الوقت الراهن.

الخاتمة:

إن الإبداع من بين أهم العناصر الأساسية التي تهدف إلي تحقيق التنمية و هذا في إطار شامل يقوم على التكامل في ما بينها من خلال اعتماد على جامعة فعالة و قوية متطورة المضامين وفق الجودة في العملية التعليمية :

١- التركيز على العنصر البشري لأنه هو المحرك الأساسي في عملية التنمية.
٢- التركيز أيضا على الإنسان بحكم هو الهدف في عملية التنمية.
٣- التكوين الهادف و الفعال للفرد من خلال جعله إنسانا مبدعا.
٤- الإبداع ليس عملية منهجية بل هي أسلوب علمي يهدف إلي الترقية في بناء إطار محدد و شامل من اجل تحقيق أهداف معينة.
٥- الحكم الراشد هو الإطار الشامل الذي تنصهر فيه العملية الإبداعية.
٦- المؤشرات الاخري هي الركيزة الأساسية في عملية البناء الابدعي كالمؤشرات السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و الأمنية.

و بالتالي فالتنمية هي غاية مهمة جدا تقوم على رسم إطار شامل يبدأ بالإنسان و تنتهي بالإنسان لأنه هو محور التنمية و هو الفاعل في العملية الإبداعية.

❖ **قائمة المراجع :**

[1]- سعود(صالح)، "إشكالية التنمية"، محاضرة ألقيت بجامعة بسكرة، فيفري ٢٠٠٨ .

2- تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٣، **مكتب الإقليمي للتنمية**، الأردن: المطبعة الوطنية، ٢٠٠٣

3 -عمر (فرحاتي)، "متطلبات الحكم الراشد"، **محاضرة** ألقيت في جامعة بسكرة مناسبة الملقي الدولي للحكم الراشد ٢٠٠٤ .

4-ناصر (عارف)، "مفهوم التنمية "، مقال مأخوذ من موقع www.islamonline.net بتاريخ ٢٠٠٨/٠٩/٠٢

٥-محند برقوق، **العولمة و هندسة الأمن**، الجزائر: مطبوعات جامعة الجزائر، ٢٠٠٩